

رصد أعمال البرلمان منذ انطلاق دور الانعقاد

«اتجاهات»: اهتمام واضح بالقضايا الشعبية و8 تهديدات بتفعيل أداة الاستجواب

النائب عسكر العنزي رغبات بتكليف وزارة التعليم العالي بإنجاز خطة اتعاط خارجية بسعة طلابية مضاعفة.

التهديدات بالاستجواب

وأشار «اتجاهات» إلى أن مجمل التهديدات بالاستجواب بلغ 8 تهديدات، منها تهديدان لوزير المالية مصطفى الشمالي، الأول من حسين القلاف على لائحة كبرى من المواطنين وإذا لم يمنع عن هذه التصريحات فسأقدم باستجواب من بند واحد وهو «الأضرار بالوطن والمواطنين»، أما التهديد الثاني فقد جاء من قبل النائب خالد التليسي على خلفية نفس القضية والتي تحدى فيها وزير المالية قائلا «إن إسقاط القروض سيمر بإرادة الشمالي أو رغما عنه»، مضيفا أن النية لاستجواب الوزير موجودة.

وأضاف «اتجاهات» أن وزير النفط هاني حسين تعرض هو الآخر لثلاثة تهديدات، تهديدان من قبل سعدون حماد على خلفية عدد من الأسئلة طرحها على وزارة النفط، لمحا ان الوزير لن يجيب عنها وبالتالي ستكون منصة الاستجواب جاهزة، والتهديد الثالث من قبل النائب نواف الفزيع حول احياء صفقة الداو كيميكا، قائلا «نحذر ان اي محاولة لحياء هذه الصفقة ستضع وزير النفط فورا على منصة الاستجواب».

أما التهديد السادس فكان من نصيب وزير الداخلية احمد الحمود والذي جاء من النائب يعقوب الصانع على خلفية التعامل مع التجمعات السكنية وتعرضهم للضرب والإعتداء البدني من قبل الداخلية، وقد هدد النائب عسكر العنزي مرتين على خلفية التدخل في شؤون النواب، الأول لرئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك، والثاني لرولا دشتي، قائلا «ويا رولا ويا حكومة، أقسم بالله لو تدخلت مرة ثانية سأضعك على المنصة».

وعبدالله الطيف الثويني، ومن جانبه طرح الجبري رغبة نيابية حول تسمية مدرسة أو شارع في منطقة خيطان باسم العم خالد بداح بوردن.

● قضايا الأمن: أثار قضية تهريب السيارات الحديثة الي خارج البلاد، اهتمامات النائب، حيث طرح حولها البدالي مقترحا حولها طالب فيه بإغلاق الطريق امام تهريب السيارات الحديثة الي الخارج، وقدم نفس النائب أوظلي لمنطقة الصليبخات، بينما قدم النائب العميوف رغبة نيابية حول إنشاء ادارة مستقلة بوزارة الداخلية تسمى ادارة أمن المجتمعات والأسواق التجارية.

● الشؤون العسكرية: طرح عسكر العنزي، مقترحا تعلق بتطبيق المكرمة الاميرية للعسكريين ما بين ملازم ثاني ونقيب، بينما قدم النائب العرف مقترحا ثانيا، بتعلق بمنح المتقاعدين راتباً مقدماً كل سنة مع استمرار راتب الشهر.

من جانبه، طرح النائب البذالي رغبة نيابية حول نقل عيادة حفظ أمن المنشآت والمرافق إلى وزارة الدفاع.

● الرعاية الصحية: ملف تدهور الخدمة الصحية في الجهراء اثار اهتمام النائب، حيث طرح النائب عسكر العنزي رغبة طالب فيها بإنشاء مستشفى بمنطقة الجهراء، بينما قدم كامل العوضي مقترحا تعلق بالتأمين الصحي لجميع المتقاعدين.

● الرعاية الاجتماعية: قدم النائب عسكر العنزي رغبة بإنشاء مستشفى خاصين للمتعاقدين، ومن جانبه طرح النائب بدر البدالي، رغبة نيابية تعلق بمنح قباذي الدولة مبلغ نهاية الخدمة اضافة لقطع زيادة الراتب التقاعدي.

● القضايا التعليمية: قدم النائب البوص مقترحا برغبة حول المشكلات التعليمية، تعلق بالمطالبة بالبعثات جميع الطلبة الكويتيين غير المقيولين في الكويت على نفقة الدولة، وطرح

والقضائية، قدم النائب خليل الصالح مقترحا حول منح الحق للأفراد وجمعيات النفع العام برفع دعاوى مباشرة واصلية امام المحكمة الدستورية، وطرح النائب عسكر العنزي مقترحا حول تعديل بعض احكام قانون لسة 1982 في شأن رجال الاطفاء.

● مقترحات اخرى: تم طرح مقترح واحد لكل من القضايا الاعلامية، حقوق الانسان، شؤون عسكرية، احوال شخصية، قضايا الفساد، ملف التجنيس، المرتبات والأجور، حيث قدم النائب الدويسان، دشتي، عاشور، الصانع ولاري، مقترحا واحدا فيما يخص القضايا الاعلامية، وهو المطالبة بإنشاء المؤسسة الكويتية للإعلام، فيما طرح النائب: الدويسان، النجادة، التميمي، معصومة والصانع، مقترحا واحدا ايضا حول إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، ومقترحا حول رفع شرط الـ3 سنوات عن ضباط الصف، قدمه النائب عسكر العنزي.

بينما قدم دشتي مقترحا حول استبدال المادة 214 من قانون الاحوال الشخصية، وفيما يتعلق بقضايا الفساد، قدم النائب العوضي مقترحا حول إنشاء جهاز لتلقي وانجاز معاملات مجلس الدولة لمحاسبة موظفي الدولة، وطرح النائب فيصل الكندري مقترحا حول تجنيس ابناء الكويتيات ممن بلغوا سن الرشد.

● اسقاط فوائد القروض: وفي المرتبة الثانية حلت قضية اسقاط فوائد القروض من اهمامات النواب الذين قدموا بصدها خمسة مقترحات من خلال ستة نواب هم: محمد البراك، الجبري، دشتي، العودة، سعدون حماد والعنزي.

● القضايا الاقتصادية: قدم النواب: لاري، الجبري، الهاشم، فيصل الكندري وخبيل الصالح ثلاثة مقترحات تعلقت بتحويل مؤسسة الخطوط الكويتية الى شركة مساهمة، تطوير نظام غرفة تجارة وصناعة الكويت.

● قضائية وتشريعية: فيما يتعلق بالقضايا التشريعية

قدموا 25 مقترحا بقانون، تنوعت بين قضايا الرعاية الاجتماعية التي استحوذت على نسبة كبيرة من اهتمامات الاعضاء ثم اسقاط القروض في المرتبة الثانية من حيث اقعها التكراري، ثم القضايا الاقتصادية بواقع ثلاثة مقترحات، ومقترحات اخرى لعدد من القضايا المختلفة، ويلاحظ اختفاء القضايا التشريعية والقضائية من اهتمامات النواب التشريعية، حيث تقلصت على اهتمامات فقط، مع العلم انها اكثر القضايا ارتباطا بالمقترحات بقوانين.

● الرعاية الاجتماعية: استحوذت قضايا الرعاية الاجتماعية على اهتمامات النواب، حيث قدموا بصدها ستة مقترحات، منها اربعة تعلقت بحقوق المرأة وتعديل قانون التامينات (تشكيل لجنة لشؤون المرأة والأسرة، منح راتب للمرأة غير العاملة، تعديل بعض احكام قانون التامينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية)، قدمها اربعة نواب (معصومة، سعدون حماد، خليل الصالح، عسكزي). وقد قدم النواب الهاشم، لاري

والزمرلي، معصومة وكامل العوضي مقترحا حول انشاء جهاز لتلقي وانجاز معاملات مجلس الدولة لمحاسبة موظفي الدولة، وطرح النائب فيصل الكندري مقترحا حول تجنيس ابناء الكويتيات ممن بلغوا سن لفواتير الدولة.

● اسقاط فوائد القروض: وفي المرتبة الثانية حلت قضية اسقاط فوائد القروض من

اهمات النواب الذين قدموا بصدها خمسة مقترحات من خلال ستة نواب هم: محمد البراك، الجبري، دشتي، العودة، سعدون حماد والعنزي.

● القضايا الاقتصادية: قدم النواب: لاري، الجبري، الهاشم، فيصل الكندري وخبيل الصالح ثلاثة مقترحات تعلقت بتحويل مؤسسة الخطوط الكويتية الى شركة مساهمة، تطوير نظام غرفة تجارة وصناعة الكويت.

● قضائية وتشريعية: فيما يتعلق بالقضايا التشريعية

من 2012/1/1 حتى تاريخ تقديم السؤال. ثم جاء ملف النفط في الترتيب الثاني، حيث حظي بـ 4 أسئلة من خلال نائب واحد من سعدون حماد، الأول عن قيمة عقد شركة شل العالمية مع شركة نفط الكويت والثاني عن مشروع صفقة النفط في فيتنام والثالث يتعلق بقضية الديزل، والرابع حول مشروع مصفاة الصين.

ثم جاءت قضايا الفساد بسؤالين، الأول عن الاساس القانوني لإنشاء اللجنة العليا للمشاريع القائمة على املاك الدولة، والثاني حول صحة تورط شخصيات كويتية لها علاقة بحزب الاخوان المسلمين وقياداته في عمليات غسل اموال مشبوهة، والقضايا العمالية، ثم سؤالين، الأول تعلق بالشركة المزعم انشاؤها باستقدام العمالة المنزلية، والثاني حول اسباب عدم اإشهار جمعية الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص.

إضافة الى قضايا أخرى اهتم بها النواب في استئلتهم البرلمانية، فقضايا التعليم كانت عن اكااديمية سعد العبدالله، والاعلام عن تراخيص بث القنوات الفضائية والمحلية، والبدون عن الفترة الزمنية التي وضعتها الحكومة لمعالجة هذه القضية واسباب تفاقم المشكلة. والحريات عن اسباب منع تعريف من دخول البلاد. والرعاية الصحية عن العلاج بالخارج، وتحسين الرعاية الاجتماعية، عن مشروع مستشاري التامينات الاجتماعية للمتقاعدين.

وأوضح «اتجاهات» أن وزارة النفط كانت أكثر الوزارات استهدافا بالأسئلة خلال الاسبوع الماضي بواقع خمسة أسئلة، ثم جاءت المالية بأربعة أسئلة، تلقتها الداخلية بثلاثة أسئلة، وفي المرتبة الرابعة جاء كل من رئيس الوزراء ووزارة الشؤون، والصحة، بسؤالين لكل منهما، بينما جاءت المواصلا والتعليم والنخبط والإعلام والتعليم بسؤال واحد لكل منهم.

المقترحات بقانون وأكد «اتجاهات» أن النواب

المسرحين من العمل، ثم تاتي بعد ذلك قضايا مكافحة الفساد، حيث عاد الاهتمام مرة أخرى بالملف الزمن المتعلق بالإبداعات المليونية، كما اهتم النواب بمرسوم مكافحة الفساد والذمة المالية.

على صعيد آخر، مازال ملف الوحدة الوطنية من الملفات التي تحتل أهمية كبيرة لدى المواطن نظرا لطبيعة التركيبة والممارسات الاجتماعية في البلاد، كما حضر الجدل بشأن اعتصام المعارضة غير البرلمانية في ساحة الإرادة وكيفية التعامل مع مسيرات المعارضة، لاسيما أن مسيرات المعارضة كانت تمر في المناطق السكنية بما يمثل إزعاجا للسكان وإخلالا بالامن وفق رؤية المعارضين لتلك المسيرات، كما انصب الاهتمام بالأوضاع الأمنية كذلك على واقعة القتل في مجمع الأقبوز.

على الصعيد الخارجي، برز الاهتمام بالاتفاقيات الأمنية الخليجية والخطر الإيراني وتطورات الربيع السوري، ولم يقتصر الاهتمام على هذه القضايا فقط، حيث توجد اهتمامات بأمور أخرى، منها نقل الملف الرياضي إلى وزارة الشباب بدلا من تبعته لوزارة الشؤون، وقرار وزارة الاعلام بوقف قناة اليوم، إنشاء شركة مغلقة تابعة للدولة لاستقدام العمالة، وقضايا الإصلاح الاقتصادي، وقانون الرهن العقاري، وقانون الشركات الجديد.

الأسئلة البرلمانية وأكد «اتجاهات» ان إجمالي الأسئلة خلال الاسبوعين الماضيين بلغ 22 سؤالاً قدمها 8 نواب وفق العنلن في وسائل الاعلام، توزعت هذه الأسئلة على عدد سن القضايا، في مقدمتها الشؤون الادارية، حيث قدم النائب احمد لاري سؤالاً الى 6 وزراء هم: الاذنية - المحرف - رولا دشتي - ذكري الرشيد - المحرف - الشمالي عن القرارات الوزارية والإدارية خلال الفترة

إسقاط القروض..

جريمة الأقبوز..

العلاج بالخارج..

قضايا الإعلام..

مكافحة الفساد..

أهم القضايا

22 سؤالاً من 8 نواب و«النفط»

من أكثر الوزارات استهدافاً بالأسئلة

ثلاثة تهديدات بتفعيل الاستجواب

ضد وزير النفط..

وتهديدان للشمالي..

وهديد وحيد للمبارك

والحمود ورولا

25 مقترحاً بقانون..

و16 برغبة

الأسئلة البرلمانية

الأسئلة خلال الاسبوعين الماضيين بلغ 22 سؤالاً قدمها 8 نواب وفق العنلن في وسائل الاعلام، توزعت هذه الأسئلة على عدد سن القضايا، في مقدمتها الشؤون الادارية، حيث قدم النائب احمد لاري سؤالاً الى 6 وزراء هم: الاذنية - المحرف - رولا دشتي - ذكري الرشيد - المحرف - الشمالي عن القرارات الوزارية والإدارية خلال الفترة

السفیر المؤمن: القرار يساهم في تسهيل حركة السفر بين البلدين الشقيقين

التميمي: إلغاء التصاريح للعراق خطوة موفقة

وفي الاتجاه الصحيح

مهمة السفر لأبناء الكويت، من جانبه، أشاد سفيرنا في العراق السفير علي المؤمن بهذا القرار، معتبراً ان إلغاء التصاريح المسبقة هو بمثابة اطمئنان من حكومتنا على سلامة المواطنين في العراق سواء بداعي الأعمال التجارية في السياحة أو السياحة الدينية، مستمركاً بان هذا القرار يمثل خدمة كبيرة للمواطنين الكويتيين من قبل الحكومة.

وأضاف المؤمن أن هذا القرار سيكون له لمسة وأثر كبيران لدى حكومة العراق ما يساهم في انسيابية الحركة والتبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين الشقيقين، ويساهم في حل قضايا المواطنين أصحاب الاملاك في العراق، خصوصاً الملف بين الجانبين.

المواطنين الراغبين في السفر للعراق سواء لزياارة العتبات المقدسة او لإنجاز أعمالهم، خصوصاً ان هناك الكثير من المواطنين الذين لهم املته في العراق ويريدون متابعة شؤونها وبالتالي فإن السفر الى هناك مباشرة دون الحاجة لإصدار تصريح مسبق من إدارة المنافذ في الداخلية يعد بمثابة تسهيل مهمة السفر على المواطنين للعراق.

وعبر التميمي عن شكره وتقديره لوزير الداخلية وقيادات الوزارة على هذا القرار، لاسيما الوكيل المساعد لشؤون المنافذ اللواء أنور ياسين وجميع المنتسبين لإدارته، مطالبا في الوقت ذاته هذه الجهة الحيوية بتقديم التسهيلات للمساافرين الى هناك وإضفاء شيء من تيسير



عبدالله التميمي

أكد النائب عبدالله التميمي قيام وزارة الداخلية وبشكل نهائي بإلغاء التصاريح المسبقة بالسفر للعراق على المواطنين الكويتيين الراغبين في السفر الى هناك.

وأضاف انه تم إبلاغه بذلك من قبل الوزارة بشكل رسمي، حيث نفذ الإجراء اعتباراً من أمس الأول الأربعاء بناء على تعليمات من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، الذي كان قد وعد التميمي بذلك قبل 17 يوماً من هذا القرار. ووصف التميمي القرار بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح وان معالي الوزير أوفى بالوعد الذي قطعته على نفسه خلال طلبه ذلك الإجراء منه، معتبراً ان هذا القرار جاء في الوقت المناسب، مما يسهل المهمة على

استفسر عن آلية المبارك في اختيار الوزراء الحاليين

الفضل لرئيس الوزراء: ما أسباب عدم تقديم برنامج

عمل الحكومة إلى المجلس حتى الآن؟

الى مجلس الأمة حتى تاريخ السؤال، وهل جاء ترشيح رئيس مجلس الوزراء للوزراء بناء على برامج قدمها اليه هؤلاء الوزراء المرشحون منه الى صاحب السمو الامير، وما الآلية التي سار عليها رئيس مجلس الوزراء في اختيار الوزراء ليتم بعد ذلك ترشيحهم الى صاحب السمو الامير؟ وما البرامج التي قدمها الوزراء التي ترشيحهم الى مجلس الوزراء امير رئيس مجلس الوزراء قبل ترشيحهم الى صاحب السمو الامير ونالت تلك البرامج اعجاب رئيس مجلس الوزراء ورضاه، مما دفعته لترشيحهم للمعين في الحكومة، وإذا كان الوزراء قبل ترشيحهم قد قدموا برامج الى رئيس مجلس الوزراء كلا فيما يخصه في الوزارة التي رشح فيها؟

مكتوبة، وبلغها رسمياً للحكومة، وهي - كمسئولة في النهاية أمام المجلس - لابد أن تحل هذه الملاحظات المكان اللائق بها وبالمجلس المذكور».

وأستنادا للنص المشار اليه فان برنامج عمل الحكومة يعتبر الركيزة الأساسية للحكومة في تعاونها مع مجلس الأمة، وأن مناط رقابة المجلس على الحكومة تدور حول برنامجها وجودا أو عدما. فالملادة 98 من الدستور حين طلبت أن تتقدم الحكومة ببرنامجها فور تشكيلها إنما أرادت أن تلتزمها ببرنامجها فمفصل تشرح فيه ما تعتز به من مشروعات وإصلاحات. لذا، يرجى افادتي بالآتي: ما الاسباب التي حالت دون أن يتقدم رئيس مجلس الوزراء ببرنامج عمل حكومته



نبيل الفضل

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً برلمانياً الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك جاءه كالتالي: نصت المادة 98 من الدستور على ان «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها الى مجلس الأمة، وللمجلس أن يبيدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج».

وتقول المذكرة التفسيرية بشأن ذلك النص «أوجبت هذه المادة على كل وزارة جديدة أن تتقدم فور تشكيلها ببرنامجها الى مجلس الأمة ولكنها لم تشترط لبقاء الوزارة في الحكم طرح موضوع الثقة بها على المجلس، بل اكتفت بإبداة المجلس ملاحظاته بصدد هذا البرنامج، والمجلس طبعاً يناقش البرنامج جملة وتفصيلاً ثم يضع ملاحظاته

دليل الأطباء

تبدأ الزيارة من 12/15 إلى 1/19 2012

قسم جراحة النساء والتوليد
البروفيسور الدكتورة **عفاف علي إسماعيل**

أستاذ طب وجراحة النساء والتوليد والعقم - كلية الطب / استشاري جراحة المناظير - جامعات ألمانيا وفرنسا / عضو الجمعية الأوروبية لجراحة المناظير / عضو المجلس الأوروبي لطب الجنين وصحة الأم / استشاري الصحة الإنجابية (جون هوكنز - أمريكا) / استشاري الأمراض الوراثية والجنينات - بلجيكا

متخصص في:

- علاج العقم وتأخر الحمل والإخصاب المساعد.
- إكتشاف وعلاج الحمل الخطر والإجهاض المتكرر.
- حالات السلس البولي والسقوط

قسم جراحة التجميل
تحت إشراف **د. أيمن أبو المكارم**
استشاري جراحة التجميل

متخصص في:

- تكبير وتصغير وشد الثديين وإعادة بناء الثدي بعد استئصاله.
- شد البطن وتجميل القوام وإزالة الترهلات.
- حقن البوتوكس لعلاج التجاعيد والتعرق الزائد.
- حقن الدهون والكولاجين والسليكون.
- جراحات اليد وشفط الدهون.

خبرتنا عالمية - برنامج الأطباء الزائرين

الطبيب الزائر

متخصص في:

- تجميل الأنف والحاجز الأنفي.
- جراحات عيوب الفكين.
- حقن تذيب الدهون.
- علاج تشوهات الحروق.
- علاج العيوب الخلقية.
- شد الوجه والرقبة.
- تجميل الجفون.

مستشفى الراشد AL RASHID Hospital 1886886 WWW.ALRAASHIDHOSPITAL.ORG

السالمية / شارع عمان - الجهراء / شارع عبد الرزاق المتعب 33 22 2456

نستقبل مرضى التأمين